

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

## الاجتماع العشرون

جنيف، 21-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

## تحليل طلب صربيا تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

قدمته اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 (بلجيكا، وسري لانكا، والعراق، وفرنسا)

1- انضمت صربيا إلى الاتفاقية في 18 أيلول/سبتمبر 2003، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إليها في 1 آذار/مارس 2004. وأبلغت صربيا، في تقريرها الأولي بشأن الشفافية، المقدم في 1 أيلول/سبتمبر 2004، عن المناطق التي تخضع لولايتها أو سيطرتها وتحتوي، أو يُشتبه في أنها تحتوي، على ألغام مضادة للأفراد. وكان لزاماً على صربيا أن تدمر أو تكفل تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغمة الخاضعة لولايتها أو لسيطرتها بحلول 1 آذار/مارس 2014. ولما كانت صربيا تعتقد أنها لن تستطيع ذلك بحلول الموعد المحدد، فإنها قد قدمت إلى اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر في عام 2013 طلباً لتمديد الموعد النهائي بخمس سنوات حتى 1 آذار/مارس 2019. وقد وافق الاجتماع الثالث عشر على هذا الطلب بالإجماع.

2- وفي 14 آذار/مارس 2018، قدمت صربيا إلى رئيس اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 (اللجنة) طلباً لتمديد الموعد النهائي المحدد في 1 آذار/مارس 2019. وفي 4 حزيران/يونيه 2018، كتبت اللجنة إلى صربيا لطلب توضيحات ومعلومات إضافية عن التمديد. وفي 28 حزيران/يونيه 2018، قدمت صربيا توضيحات إضافية إلى اللجنة في إطار الرد على أسئلتها. وطلبت صربيا التمديد لـ 4 سنوات حتى 1 آذار/مارس 2023. ووافق الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف على طلب التمديد بالإجماع.

3- وفي سياق الموافقة على الطلب، أبرز الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في قراره أن صربيا، رغم عدم تمكنها من الوفاء بالتزامها الرئيسي المسجل في قرارات الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف والمتمثل في إكمال عملية التنفيذ بحلول الموعد النهائي المحدد لها، وهو عام 2019، أحرزت تقدماً جديراً بالثناء والتزمّت بمواجهة التحدي المتبقي خلال فترة التمديد. كما لاحظ الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف أن صربيا قد تجد نفسها في وضع يسمح لها بالمضي قدماً في التنفيذ بوتيرة أسرع مما توجي به الفترة الزمنية المطلوبة.



4- وفي 18 آذار/مارس 2022، قَدّمت صربيا إلى رئيس اللجنة طلباً لتمديد الموعد النهائي المحدد لها في 1 آذار/مارس 2023 إلى 1 آذار/مارس 2025. وفي 15 حزيران/يونيه 2022، كتبت اللجنة إلى صربيا لطلب توضيحات ومعلومات إضافية عن المجالات الرئيسية للطلب. وقَدّمت صربيا ردّاً على أسئلة اللجنة في 3 آب/أغسطس 2022 ثم قَدّمت طلباً منقّحاً في 25 آب/أغسطس 2022. وقد تعلق طلب صربيا المنقح بتمديد لمدة 21 شهراً، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ولاحظت اللجنة أن صربيا قَدّمت الطلب وفقاً للعملية التي وضعتها الدول الأطراف ودخلت في حوار تعاوني مع اللجنة بشأن مسائل مرتبطة بطلب التمديد.

5- ويشير الطلب إلى أن التحدي المتبقي كان يتعلق، عند تقديم صربيا طلب التمديد الأخير، بما مجموعه 12 منطقة يشتبه في أنها خطيرة. وهي تمتد على مساحة قدرها 2 354 540 متراً مربعاً وتقع في بلدية بويانوفاتش. ويشير الطلب إلى أن صربيا أفرجت خلال فترة التمديد عما مجموعه 1 792 740 متراً مربعاً عن طريق إزالة الألغام، مدمرة بالتالي ما مجموعه 61 لغماً مضاداً للأفراد و2 952 قطعة من الذخائر المنفجرة. ويشير الطلب كذلك إلى أن صربيا عالجت أيضاً عدداً من المناطق الملوثة بالذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة. ولاحظت اللجنة أن صربيا قدمت معلومات عن التقدّم المحرز في هذا الصدد، مصنّفة حسب المنطقة التي أُلغيت بواسطة المسح غير التقني، والمنطقة التي خُضعت بواسطة المسح التقني، والمنطقة التي خضعت لعملية إزالة الألغام، وتشجع صربيا على مواصلة تقديم المعلومات بهذه الطريقة.

6- وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية عن سياساتها الحالية للإفراج عن الأراضي وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأشارت صربيا في ردها إلى أن المناطق الملغمة عولجت بواسطة الإزالة اليدوية، وأن تفضيل هذه المنهجية يرجع إلى (أ) المناطق الملغمة غير المسجلة، و(ب) الظروف المناخية غير المناسبة لباقي طرائق الإزالة. كما أشارت في ردها إلى أنه يمكن الإفراج عن الأراضي عن طريق: (أ) المسح غير التقني، و(ب) المسح التقني، و(ج) إزالة الألغام، و(د) النزع الفني للألغام، و(هـ) نزع الألغام باستخدام الكلاب.

7- ويشير الطلب إلى أن مرسوماً جديداً بشأن الإفراج عن الأراضي، وضعه مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في جمهورية صربيا، بالتعاون مع وزارة الداخلية، سيدعم جهود صربيا الرامية إلى معالجة التحدي المتبقي لها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية عن الكيفية التي سيدعم بها المرسوم الجديد جهود صربيا الرامية إلى معالجة التحدي المتبقي لها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، بما في ذلك معلومات مفصلة عن النظام الوطني/الخطط الوطنية لضمان إدارة المعلومات بكفاءة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمسح مناطق جديدة. وأشارت صربيا في ردها إلى أن المرسوم الجديد سيعتمد مفهوم الإفراج عن الأراضي، الذي لم يحدّد تعريفه في المرسوم السابق، وسيبسّط ويحسن رصد وتقييم عمليات نزع الألغام، وسيشترط وضع معايير وطنية. وأشارت اللجنة كذلك إلى أهمية حرص أوكرانيا على تحديث معاييرها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وفقاً لأحدث المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتكييفها مع التحديات الجديدة، واستخدامها أفضل الممارسات لضمان التنفيذ بكفاءة وفعالية. ولاحظت اللجنة التزام صربيا باستخدام المجموعة الكاملة من الأساليب للسماح بإعادة الأراضي إلى السكان على نحو آمن، وتشجّع صربيا على مواصلة التماس طرائق محسّنة للإفراج عن الأراضي والتصديق على صلاحيتها، وهو ما قد يمكّن صربيا من الوفاء بالتزاماتها في إطار زمني أقصر.

8- ويشير الطلب إلى أن صربيا تعتبر العوامل التالية ظروفاً معيقة أثناء فترة التمديد الثانية، وهي: (أ) المناطق الملغمة غير المسجلة، و(ب) المناطق التي يشتبه في أنها ملغمة وجرى اكتشافها حديثاً في بويانوفاتش، و(ج) الظروف المناخية، بما يحول دون الوصول إلى حقول الألغام لفترات معينة من السنة؛ و(د) تقلص المساهمات المالية الوطنية في خطة الإجراءات المتعلقة بالألغام بسبب جائحة كوفيد-19.

وأحاطت اللجنة علماً بأثر جائحة كوفيد-19 على المساهمات الوطنية والتزام صربيا بضمان تمويل وطني إضافي لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة 5.

9- ويشير الطلب إلى أنه على الرغم من عدم وقوع خسائر جديدة خلال فترة التمديد الأخيرة، لا تزال الألغام المضادة للأفراد تؤثر على المجتمعات المحلية في بلدية بويانوفاتش إنسانياً واجتماعياً واقتصادياً. وهي أقل البلديات نمواً في صربيا. ويشير الطلب إلى أن المناطق الملغمة تؤثر على سلامة الناس، وتعوق الاستغلال الآمن للغابات وتطوير سبل العيش الزراعية. ويشير الطلب كذلك إلى أنه بسبب التلوث تُعرق طرق المواصلات، وتتضرر البيئة، وتزيد مخاطر الحرائق. ويشير الطلب كذلك إلى أن الألغام لم تخلف ضحايا جدد في الفترة المنقضية منذ تقديم الطلب السابق. وأشارت اللجنة إلى أن إكمال تنفيذ المادة 5 خلال فترة التمديد المطلوبة من شأنه أن يسهم كثيراً في تحسين سلامة البشر والظروف الاجتماعية - الاقتصادية في صربيا.

10- ويشير الطلب إلى تحد متبق يتمثل في وجود ثلاث مناطق ملغمة تبلغ مساحتها 561 800 متر مربع. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه بالإضافة إلى هذه المناطق، حددت صربيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأب/أغسطس 2021، مناطق لم تكن معروفة من قبل في بلدية بويانوفاتش. ويشير الطلب إلى أن هذه المناطق حددت في أعقاب حرائق غابات سُمع فيها دوي انفجارات. ويشير الطلب إلى أن هذه المناطق لم تخضع للمسح بعد. ويشير الطلب إلى أن التلوث المتبقي يوجد في مناطق جبلية وعرّة التضاريس وكثيفة النباتات، وإلى أن القوات المسلحة الصربية تستخدم المعدات الميكانيكية (الحفارات والشاحنات) لتحسين نوعية الطرق المؤدية إليها.

11- وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية عن الحجم التقديري للمناطق المقرر مسحها للمنطقة التي قد تخضع للمسح التقني ولعملية إزالة الألغام بناء على التجربة السابقة. وردت صربيا بالإشارة إلى أن مركز الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام في جمهورية صربيا قد وضع مشروعاً للمسح غير التقني يشمل المناطق التي جرى تحديدها لكي تخضع للمسح وإزالة الألغام، وهي تتألف من:

- منطقة مساحتها 1 777 367 متراً مربعاً - تقع في قرية دجوردجيفاك؛
- منطقة مساحتها 156 125 متراً مربعاً - تقع بين قريتي فيليكي ترنوفاك وكونتشولي؛
- منطقة مساحتها 1 317 575 متراً مربعاً - تقع في قرية كونتشولي الموجودة بين قريتي كونتشولي ودوبروسين؛
- منطقة مساحتها 830 383 متراً مربعاً - تقع بين قريتي لوتشان ودوبروسين؛
- منطقة مساحتها 286 193 متراً مربعاً تقع في قرية نسالج - الموجودة غرب قرية نسالس، على الطريق المحلي المؤدي إلى قرية فربان.

12- وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمتها صربيا بشأن هذه المناطق وبأهمية استعادة صربيا من كامل الطرق العملية للإفراج السريع عن المناطق المشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد بدرجة عالية من اليقين. وكما لاحظت اللجنة سابقاً، فإن قيام صربيا بذلك قد يسمح لها بوفائها بالتزاماتها في إطار زمني أقصر.

13- وعلى نحو ما لوحظ، فقد طلبت صربيا التمديد لفترة 21 شهراً (حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024). ويشير الطلب إلى أن صربيا تتوقع أنها ستحتاج إلى 15 شهراً لتعيين أفرقة مسح، واستكمال المسح غير التقني، وجمع المعلومات اللازمة لوضع طلب استشرافي هادف بحلول 30 آذار/مارس 2024، بما في ذلك وضع خطة عمل للتوقع بيقين أكبر مساحة المنطقة وحجم كل منطقة، وإفرائها بميزانية مفصلة وبالوقت اللازم لوفاء صربيا بالتزاماتها بموجب المادة 5 من الاتفاقية.

14- ويشير الطلب إلى أن فترة طلب التمديد فترة واقعية ستبذل فيها صربيا أقصى جهد ممكن لإزالة الألغام من المناطق المعروفة التي يبلغ مجموعها 561 800 متر مربع في عام 2022. ويشير الطلب إلى أنه جرى توفير الأموال اللازمة على الصعيد الوطني والدولي في عام 2022 لتنفيذ عمليات إزالة الألغام. ويتضمن الطلب إطاراً لتنفيذ المشروع خلال مدة 12 شهراً يتضمن تقديرات للمناطق التي يتعين مسحها والمنطقة التي قد تخضع لعملية الإفراج عن الأراضي ويبلغ مجموعها 4 367 643 متراً مربعاً، مع توقع إلغاء 2 367 643 متراً مربعاً عن طريق المسح غير التقني، وتخفيض 1 500 000 متر مربع عن طريق المسح التقني، وإزالة الألغام في 500 000 متر مربع.

15- ويشير الطلب إلى أنه لا يمكن إجراء عمليات إزالة الألغام سوى في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر (تقريباً) وإلى أن الموارد كثيراً ما تحتاج إلى إعادة توجيه لإزالة الذخائر المنفجرة التي تعوق مشاريع البنية التحتية. وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية عن كيفية التخفيف من حدة هذه العوامل لضمان إنجازها بحلول الأجل المطلوبة. وأشارت صربيا في ردها إلى عدم إمكانية تنفيذ العمليات على مدار العام، وإنما فقط عندما تسمح الظروف الجوية بذلك، (أكثر من 5 درجات)، خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى بداية كانون الأول/ديسمبر. كما أشارت صربيا، في ردها، إلى أنها تبذل كل الجهود اللازمة لاستخدام هذا الوقت المواتي من السنة استخداماً فعالاً وإلى أن الإنجاز يتوقف أساساً على توافر الأموال المتاحة على الصعيد الوطني ومن المانحين.

16- ويشير الطلب إلى تنفيذ أنشطة التوعية بخطر الألغام بالتوازي مع أنشطة المسح في بويانوفاتش. وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية عن إدراج خطة مفصلة ومحددة التكلفة ومتعددة السنوات في مجال التوعية بخطر الألغام والحد منه في سياقات محددة في المجتمعات المحلية المتأثرة، بما في ذلك الجهة التي ستضطلع بالتوعية بخطر الألغام والحد منه (مثل أفرقة المسح) وعما إذا كانت ثمة حاجة إلى موارد مالية إضافية. وردت صربيا بالإشارة إلى أن أنشطة التوعية بخطر الألغام ستنفذ في مدارس بويانوفاك بالتعاون مع وزارة التعليم، من أجل استهداف السكان الأكثر ضعفاً - أي الأطفال. وأشارت صربيا كذلك إلى أن مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في جمهورية صربيا وأفرقة المسح غير التقني ستضطلع بالتوعية بخطر الألغام في جميع قرى بلدية بويانوفاك البالغ عددها 59 قرية بتمويل من مشروع المسح غير التقني الذي وضعه المركز. وأشارت اللجنة إلى أهمية توفير صربيا معلومات محدثة منتظمة عن برامجها الرامية إلى التوعية بخطر الألغام وغيرها من برامج التوعية بالخطر، في التقارير المقدمّة بموجب المادة 7، بما في ذلك المنهجيات المستخدمة والتحديات المطروحة والنتائج التي تحققت، مع معلومات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر.

17- ولاحظت اللجنة أن الطلب يتضمن معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، بما في ذلك تفاصيل إضافية عن البنات الوطنية لإزالة الألغام، والصور المتعلقة بأنشطة التسليم وما بعد إزالة الألغام، والصور المتعلقة بخصائص حقول الألغام المتبقية في صربيا ووصفها، ومخاطر وافتراضات خطة العمل، إلى جانب الخرائط المرفقة المتعلقة بالمناطق التي لم تعالج بعد.

18- وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات محدثة عن الكيفية التي تضمن بها صربيا مراعاة الاحتياجات والرؤى المختلفة للنساء والفتيات والفتيان والرجال في المجتمعات المتضررة، والاسترشاد بها في جميع مجالات تنفيذ الاتفاقية وبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وردت صربيا بالإشارة إلى أنها تصر على المساواة بين الجنسين، وإلى أنه يجري، خلال أنشطة المسح والاتصال المجتمعي، التشاور مع النساء والرجال والأطفال. وردت صربيا كذلك بالإشارة إلى أنها تضمن المساواة بين النساء والرجال المؤهلين في الحصول على عمل في أنشطة المسح وإزالة الألغام والتوعية بخطر الألغام. وأشارت اللجنة إلى أهمية استمرار صربيا في الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

19- ويشير الطلب إلى أن تنفيذ خطة العمل للفترة 2022-2024 سيتم من خلال مساهمات حكومة صربيا التي يبلغ مجموعها 1 040 000 يورو (260 000 يورو سنوياً) وتُدعم بتبرعات دولية بقيمة 1 600 000 يورو، وتكتمل عن طريق الصندوق الاستثماري الدولي لتعزيز الأمن البشري. وكتبت اللجنة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية عن جهودها الرامية إلى تعبئة موارد وطنية ودولية إضافية (مثل استخدام القوات المسلحة الصربية، والمانحين الجدد المحتملين)، وحالة التمويل الدولي، وعمّا إذا كان التمويل متاحاً حالياً للشروع في المسح المقرر للمناطق المكتشفة حديثاً. وأشارت صربيا، في ردها، إلى أن مشاريع إزالة الألغام والمسح التقني المتعلقة بـ 561 800 متر مربع قد وُضعت للمناطق المعروفة ونُفذت في عام 2022 بأموال مقدمة من صربيا ومكمّلة عن طريق الصندوق الاستثماري الدولي لتعزيز الأمن البشري بدعم دولي من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا. وأشارت صربيا كذلك إلى أنها وضعت مشروعاً للمسح غير التقني للفترة 2022-2023 وإلى أنها بصدد التفاوض مع الصندوق الاستثماري الدولي لتعزيز الأمن البشري والولايات المتحدة للحصول على تمويل دولي إضافي. وأشارت صربيا كذلك إلى أن التمويل المخصص للفترة 2022-2025، بما في ذلك لتمويل أنشطة المسح وإزالة الألغام المتعلقة بالمناطق التي يشتبه في أنها ملغمة والمحددة مؤخراً، يقدر بما مجموعه 3 040 000 يورو، وأن صربيا تتفاوض حالياً مع الصندوق الاستثماري الدولي لتعزيز الأمن البشري وباقي مصادر التمويل المتاحة. وأشارت صربيا إلى أنه بمساهمة مالية وطنية إجمالية قدرها 1 040 000 يورو، مازالت ثمة حاجة إلى ما مجموعه 2 000 000 يورو. وأشارت صربيا كذلك إلى أن اجتماعات ثنائية عُقدت مع الدول المانحة بما فيها اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة وإلى أنها ستواصل الاتصال بالمانحين المحتملين وزيادة الوعي بمشكلة التمويل لدى سلطات الدولة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية. وأقرت اللجنة بالتزام حكومة صربيا ببرامجها لنزع الألغام من خلال الميزانية المخصصة للاضطلاع بأنشطة نزع الألغام، وأشارت إلى الجهود التي تبذلها صربيا لزيادة مساهمتها الوطنية لدعم تنفيذ التزاماتها بموجب المادة 5. ولاحظت اللجنة كذلك أهمية وضع صربيا خطة لتعبئة الموارد واستخدام جميع الآليات الموجودة في إطار الاتفاقية لنشر المعلومات عن التحديات والاحتياجات في مجال المساعدة، بطرق منها التقارير المقدمة بموجب المادة 7.

20- ولاحظت اللجنة أن المعلومات المقدّمة في الطلب ثم لاحقاً في الردود على أسئلة اللجنة شاملة وكاملة وواضحة. ولاحظت كذلك أن الخطة التي قدمتها صربيا قابلة للتطبيق ويمكن رصدها جيداً، وتبين بوضوح العوامل التي يمكن أن تؤثر في وتيرة التنفيذ. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الخطة تعتمد على مخصصات من الميزانيات الحكومية ويتوقف تنفيذها على تزايد التمويل الدولي. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم صربيا تقاريرها سنوياً إلى الدول الأطراف بشأن ما يلي:

'1' التقدم في مجال الإفراج عن الأراضي امتثالاً للالتزامات الواردة في خطة عمل صربيا وثمار جهود المسح وإزالة الألغام، على نحو يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام طبقاً للمنهجية المستخدمة للإفراج عن الأراضي (أي الإلغاء بواسطة المسح غير التقني، أو التخفيض بواسطة المسح التقني، أو الإزالة بواسطة إزالة الألغام)؛

'2' أثر نتائج المسح وإزالة الألغام والمعلومات المستكملة بشأن الكيفية التي يمكن أن تغير بها التوضيحات الإضافية المقدمة تقييم صربيا للتحدي المتبقي فيما يتعلق بالتنفيذ ولجدول التنفيذ؛

'3' التحدي المتبقي الذي أبلغ عنه بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمصنف حسب المناطق المشتبه في أنها خطرة والمناطق المؤكدة خطورتها وأحجام كل منها؛

- '4' المحطات الرئيسية المعدلة، بما في ذلك معلومات عن عدد المناطق ومساحة المناطق الملغمة التي يتعين معالجتها يدوياً والكيفية التي حدّدت بها الأولويات؛
- '5' التقدم المحرز في وضع المعايير والسياسات والمنهجيات ذات الصلة بالإفراج عن الأراضي، بما يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وسريعاً خلال فترة التمديد المطلوب؛
- '6' معلومات محدّثة عن الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التوعية بخطر الألغام والحد منه في المجتمعات المحلية المتضررة، بما في ذلك تقديم معلومات عن المنهجيات المستخدمة، والتحديات المطروحة، والنتائج المحققة، على أن تُصنّف المعلومات حسب النوع الاجتماعي والعمر؛
- '7' جهود تعبئة الموارد والتمويل الخارجي المتلقّى والموارد التي توفرها حكومة صربيا لدعم جهود التنفيذ؛
- '8' معلومات عن كيفية مراعاة جهود التنفيذ لمختلف احتياجات ورؤى النساء والفتيات والفتيان والرجال واحتياجات وتجارب السكان في المجتمعات المحلية المتضررة.
- 21- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أهمية تقديم صربيا تقارير إلى الدول الأطراف، على نحو ما جاء أعلاه، وأهمية إطلاعها الدول الأطراف بانتظام على التطورات الوجيهة الأخرى المرتبطة بتنفيذ المادة 5، والالتزامات الأخرى المعلنة في الطلب، وذلك في اجتماعات تعقد بين الدورات، وفي اجتماعات الدول الأطراف والمؤتمرات الاستعراضية، ومن خلال تقاريرها المتعلقة بالمادة 7 استناداً إلى دليل إعداد التقارير.